Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولكن ابن هشام في شرح الشذور أجاز التأنيث ، وإن جعله مرجوحاً ، قال[1] : وأما التأنيث المرجوح ففي مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفاعل مفصولاً بإلا ، كقولك : ماقام أحدٌ إلا هند ، فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى، لأن التقدير : ما قام أحدٌ إلا هند ، فالفاعل في الحقيقة مذكّر ، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ... والدليل على جوازه في النثر قراءة بعضهم : ﴿ **إن كانت إلا صيحةٌ واحدةٌ** ﴾ برفع (صيحة) ، وقراءة جماعة من السلف ﴿ **فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنُهم** ﴾ ببناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، وبجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق .

ثم قال : وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر ، وهو محجوج بما ذكرنا .

ويبدو أن ابن هشام في شرح الشذور تبع ابن مالك بقوله في الألفية :

والحذف مع فصْلٍ بإلا فُضّلا كما زكا إلا فتاةُ ابن العلا

وقوله في شرح التسهيل[2] : .. وأن الفصل إن كان بغير إلا فلحاق التاء أجود ، وأن كان بإلا فإسقاطها أجود . وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا في الشعر ، كقول الراجز :

ما برئتْ من ريبة وذمٍّ في حرْبنا إلا بناتُ العمِّ

والصحيح جوازها في غير الشعر ، ولكنه على ضعف ، ومنه قراءة مالك ابن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه : ﴿ **فأصبحوا لا تُرى إلا**

---

(١) شرح شذور الذهب ١٧٦ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٢ .